

الفصل السادس

أوروبا والمنظمات الدولية حتى نهاية القرن العشرين

أولاً. الوحدة الأوروبية:

ظهر لزعماء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة أن هذه الحرب قد أضعفت مركز القارة الأوروبية السياسي لدرجة أنه لم يعد لها صوت مسموع لا في المنتديات الدولية ولا في المحافل الإقليمية أو غيرها، وأن تقسيم القارة الأوروبية إلى دول متعددة وكيانات صغيرة متناثرة هو أحد مظاهر ضعف هذه القارة، وأنه لكي تسترد أوروبا مكانتها في مواجهة العملاقين الكبيرين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وينتقل إليها مركز الثقل الرئيسي في إدارة الشؤون الدولية أو على الأقل لكي يكون لها حق المشاركة الفعلية فيها لابد لها أن تتكاتف من أجل بناء شخصية سياسية واقتصادية لها وزنها. ومن هنا ظهرت بعض الاتجاهات والأفكار التي تدعو إلى التخلي عن فكرة السيادة القومية، والدعوة إلى الوحدة والتكاتف فظهرت حركة "أوروبا المتحدة" و "المجلس الفرنسي لأوروبا المتحدة"، و "المجلس الأوروبي للتعاون الاقتصادي" و "الحركة الاشتراكية للولايات المتحدة الأوروبية" و "المجلس العام الأوروبي"، و "الاتحاد البرلماني الأوروبي"، وما إلى ذلك من المجالس والهيئات التي تدعو إلى الوحدة.

وتنفيذا لهذه الفكرة تم في ١٧ مارس ١٩٤٨ توقيع ميثاق الاتحاد الغربي الذي يضم إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج وقد تضمن هذا الميثاق نصوصا تدعو إلى التعاون بين هذه الدول في النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية، هذا إلى جانب ضرورة حل المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية.

وفي عامي ١٩٤٩-١٩٥٣ قامت عدة محاولات لتوحيد أوروبا سياسيا كانت أولاها الدعوة إلى إنشاء مجلس أوروبي، ولكن نتيجة لاختلاف وجهات النظر بين دول أوروبا تعثرت الجهود المبذولة لإقامة هذا المجلس وللتغطية على فشل هذه المحاولات برزت في عام ١٩٥٣ فكرة إنشاء منظمة سياسية أوروبية تجمع شمل جميع دول أوروبا في نطاق سياسي واحد ولكن ضخامة هذا الهدف أدت في نهاية الأمر إلى تعذر تنفيذ هذه الفكرة أيضا.

ونتيجة للخلافات السياسية بين الدول الأوروبية بدأت فكرة الوحدة الأوروبية تركز على الجانب الاقتصادي لعلها تجد فيه ضالتها، وبالفعل تلاقت المصالح الاقتصادية بين معظم دول أوروبا ف وقعت ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج^(١) اتفاقية في روما في ٢٥ مارس ١٩٥٧ بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة وكان من أهم أهدافها إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وكذلك القيود على الواردات والصادرات من السلع، وحرية مرور الأشخاص بين الدول الأعضاء دون قيود، وعدم التمييز بين مواطني هذه الدول من ناحية شروط العمل ومستوى الأجور، ووضع سياسة موحدة في مبادي الزراعة والنقل، وتنظيم الأسعار، وإنشاء بنك للاستثمارات الأوروبية لتسهيل عملية التوسع الاقتصادي.

ضم السوق الأوروبية الآن عشر دول فإلى جانب الدول المؤسسة انضمت بريطانيا وإيرلندا والدانمرك واليونان.

وطبقا للمادة ٢٣٧ من اتفاقية روما فإنه يجوز لكل دولة أوروبية أن تطلب العضوية كما يجوز للدول غير الأوروبية التي ترتبط بمصالح اقتصادية مع الدول الأوروبية أن تحصل على عضوية الانتساب إلى المجموعة الأوروبية.

وتعد السوق الأوروبية وسيلة ناجحة لحماية مصالح وحقوق الدول الأوروبية الصغيرة، إذ تحميها من أطماع القوى المحيطة بها وهذا يساعدها على تثبيت الاستقرار السياسي في بلادها كما تعد قلعة اقتصادية عملاقة وقادرة على التحرك في الطريق الذي يحقق لأوروبا الرخاء.

وحاليا تتجه المجموعة الأوروبية إلى الاندماج نحو الوحدة وهو الاندماج الذي يتطور يوما أثر آخر رغبة في أن تؤدي الوحدة الاقتصادية إلى تحقيق الوحدة النقدية وصولا إلى الوحدة السياسية.

ونتيجة لذلك تسعى الدول الأوروبية حاليا نحو بناء البيت الأوروبي الواحد من أجل إيجاد ظروف مستقرة يتحقق من خلالها السلم والحفاظ على أمن أوروبا، وقد بدأت أهم خطواتها بعقد معاهدة الوحدة الأوروبية المعروفة باسم " ماستريخت"^(٢) التي تقضي بزيادة خطوات التكامل

(١) دوقية لوكسمبورج ملكية عدد سكانها، ٣٢٠ ألف نسمة، يتكلمون الفرنسية والألمانية، ويتمسكون بقوميتهم أشد التمسك.

(٢) مدينة على الحدود الهولندية.

بين دول المجموعة كإصدار عمله موحدة باسم "الايكو" وإقامة بنك مركزي موحد ضمن صلاحيات اقتصاده أخرى واسعة النطاق، وإقامة سياسة خارجية وأمنية مشتركة والعمل على تكوين نظام دفاعي أوربي موحد.

ونتيجة لان بريطانيا مازالت ترفض الوحدة الكاملة التي تشمل إلغاء كل دولة لعملةها واستخدام عمله واحدة فإن مؤتمر "ماستريخت" أعطى لبريطانيا الخيار في تحديد ما تريده مستقبلا، أما بالنسبة للباقيين فقد اتفقوا على اتحاد اقتصادي ونقدي كامل في موعد أقصاه عام ١٩٩٩ استعدادا لدخول القرن الحادي والعشرين كقوى عظمى.



ثانيا: عصر جورباتشوف وسياسة البيريسترويكا:

إن من ينظر إلى الأوضاع الدولية قبل وصول جورباتشوف إلى قمة السلطة في الاتحاد السوفيتي يجد أن التنافس بين الكتلتين الشرقية والغربية كان ينذر بانفجار كامل.

ولكن بعد وصول جورباتشوف إلى السلطة في مارس ١٩٨٥، انقلبت الأمور رأسا على عقب، فانتفضت أوروبا الشرقية وأزالت أقال الحكم الشمولي عن كاهلها، وانهارت الأنظمة السياسية فيها، وانتهت الحرب الباردة بين الشرق والغرب وحل محلها التفاهم والوئام، وبدأ العالم يترك البندقية ليحمل مفاتيح الاقتصاد، وانتقلت الأمور من أيدي العسكريين إلى علماء الاقتصاد وخبراء الإنماء.



البيريسترويكا مصطلح روسي معناه إعادة البناء:

وقد ظهر هذا المصطلح في أعقاب تولي الرئيس السوفيتي "مikhail Gorbachev" مقاليد السلطة في الاتحاد السوفيتي فقد أعلن عن برنامجه في أثناء اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي وفي جلسته الموسعة في إبريل ١٩٨٥ وسرعان ما اتخذ هذا المصطلح استراتيجية جديدة للبلاد، ومنذ ذلك الوقت أخذ يستخدم على نطاق واسع وازداد بعد نشر جورباتشوف لكتابه البيريسترويكا.

والبيريسترويكا جاءت ضرورة ملحة من أجل إنقاذ الاتحاد السوفيتي من أزماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة. التي بدأت ملامحها تظهر على المجتمع السوفيتي

بصورة واضحة، وذلك عن طريق القضاء على حالة الركود، وإيجاد آلية مضمونة لتطوير الاتحاد السوفيتي ومنحه قدرا اكبر من الديناميكية.^(١)

وتعتمد البيروسترويكيا بشكل مباشر على الخروج على الجدلية الماركسية وتحويل الاتحاد السوفيتي من النظام الشمولى إلى النظام الحر. والانفتاح على الغرب، والسماح للمنتجين بقدر من الحرية فى اختيار المستوردين والتعامل معهم بحرية دون تدخل من الحكومة، ونقل تجارة التجزئة إلى القطاع الخاص وخفض النفقات العسكرية، كما تدعو إلى نزع السلاح وإحلال توازن المصالح محل توازن القوى، ورفض سيطرة الأحزاب الشيوعية على البلاد الاشتراكية.

وقد تزامنت البيروسترويكيا مع التطورات السياسية فى المعسكر الشرقى، فهى ترفض استبدادية الحزب الشيوعى فى البلدان الاشتراكية.

وقد قاد جورباتشوف سياسة البيروسترويكيا باقتناع وإيمان بأن الوضع الاقتصادى المتردى فى الاتحاد السوفيتي يجب تداركه بعد أن فشلت الخطط الزراعية القائمة على الاشتراكية، ونقصت المواد الغذائية وانتشرت السوق السوداء وتفشت البطالة بين أفراد المجتمع، وازداد الخل. فى الميزان التجارى، وضعفت القدرة على استثمار الإمكانيات المتاحة لدرجة أصبح معها الاتحاد السوفيتي يستورد القمح مع أنه من أغنى المناطق الزراعية فى العالم، وذلك لإهمال الحوافز الفردية، وكبت غريزة حب التملك لدى الانسان، كما ضعفت إمكانيات الإسكان والخدمات والتموين.

وإلى جانب ذلك فقد انتشرت الرشوة والفساد، وتسلب أصحاب النفوذ، وإنعدم الحريات، وانتهكت حقوق الإنسان وانعدم الثقة بين المواطن والمسئول، وظهر تخلف الاتحاد السوفيتي فى مجال التكنولوجيا واضحا بالمقارنة مع الدول الأوربية.

كل ذلك عجل بسياسة البروسترويكيا، وجعل جورباتشوف يتحمل العبء الثقيل الذى تتطلبه عملية التغيير من الاقتصاد الشمولى إلى الاقتصاد الحر فبدأ وكأنه يتسلق جبلا لا تبدو قمته مرئية لتكاثف السحب عليها، ولا يدرى أحد متى سينتهى جورباتشوف من صعود الجبل حتى يسجل عمله فى سجلات التاريخ الانسانى وخاصة أن البيروسترويكيا واجهت عددا من

(١) ميخائيل جورباتشوف: البروسترويكيا والتفكير الجديد لبلاندا والعالم أجمع، ص ص ٤٣-٤٤.

المشكلات. السياسية والاقتصادية هددت، مسيرة الإصلاح. والتغيير في الداخل. وأوشكت أن تؤثر في أجواء الوفاق -على الصعيد الدولي.

ففي المجال الداخلي كانت عملية التحول إلى اقتصاد السوق الحرة من أهم المشكلات التي واجهت البيريمسترويك، كما أن تزايد المشكلات القومية داخل الاتحاد السوفيتي كانت تمثل التحدي الأكبر لمسيرتها.

ففي داخل الاتحاد السوفيتي حوالي ١٥٠ قومية^(١) وتزايد المطالب الانفصالية من جانب بعض الجمهوريات، مما هدد بمخاطر تفكك الاتحاد السوفيتي.

وقد اضطر الرئيس السوفيتي إلى الدعوة لإجراء استفتاء عام على مستقبل الاتحاد السوفيتي، وإعداد مشروع معاهدة جديدة لهذا الاتحاد. أما عن المجال الخارجي فمما لاشك فيه أن مناخ الانفراج الدولي الذي أرمسه جورباتشوف كان له الدور الكبير في انهيار حلف وارسو وأبعاد شبح الحرب النووية وزوال المجابهة بين الشرق والغرب وإنهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وإلى انتهاء التحالف الأيديولوجي غير المثمر وتحول المناخ السياسي العالمي إلى الأفضل وتفكك أوروبا الشرقية وقيام الوحدة الألمانية في أكتوبر ١٩٩٠ وإحلال توازن المصالح محل توازن القوى.

وهكذا دارت عجلة الإصلاح في الاتحاد السوفيتي واستمرت في الدوران رغم التكاليف والتضحيات، وخلال ذلك حاول جورباتشوف الحصول على دعم الدول السبع الصناعية لبلاده عن طريق الحصول على مساعدات تصل قيمتها إلى خمسين مليار دولار وجدولة ديون بلاده والسماح له بالحصول على التكنولوجيا المتطورة بالإضافة إلى مساعدتها في تحويل بعض صناعاتها العسكرية إلى صناعات استهلاكية حتى يتمكن من تحويل الاتحاد السوفيتي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الحرة.

ولقد ضايقَت حركة الإصلاح التي يقودها جورباتشوف العديد من المتشددين داخل الحزب الشيوعي-السوفيتي ونظروا بهلع شديد للتغيرات والإصلاحات التي أدخلها الزعيم السوفيتي على سياسة بلاده الداخلية والخارجية ونجحوا لفترة قصيرة بمساعدة جهاز المخابرات السوفيتي الكي-بي-بي وبالتعاون مع القيادة العسكرية للقوات المسلحة ممثلة في شخص الجنرال "بازوف" وزير الدفاع في عزل جورباتشوف حيث أطاح انقلاب بقيادة

(١) ميخائيل جورباتشوف: المرجع السابق، ص ١٩-٢٥.

"جينادى باناييف" فى يوم الاثنين الموافق العشرين من اغسطس ١٩٩١ بالرئيس جورباتشوف بحجة انه عاجز عن الاضطلاع بمهام منصبه لأسباب صحية، وشكل الانقلابيون لجنة طوارئ لإدارة الاتحاد السوفيتى مما خيم على عواصم العالم وخاصة الولايات المتحدة والدول الغربية حالة من الصدمة، والذهول والاستكار اما حدث، كما استنكر أبناء الشعب السوفيتى وعلى رأسهم "بوريس يلتسين" رئيس برلمان روسيا الاتحادية الانقلاب ووصفوه بأنه عمل غير دستورى مما افشل محاولة الانقلابيين التى لم تستمر سوى ثلاثة أيام وعاد جورباتشوف إلى موسكو وتسلم زمام السلطة من جديد ليقود سياسته الانفتاحية.

وفى أعقاب ذلك شهد الاتحاد السوفيتى تطورات هامة بهدف تحديد شكله النهائى والعلاقات بين جمهورياته الاتحادية وقد سعى جورباتشوف جاها لإقامة دولة فيدرالية وحث الجمهوريات على توقيع المعاهدة الاتحادية الجديدة التى لا يتفكك من خلالها السوفيتى، ولكن جهوده وصلت إلى طريق مسدود.

وفى الثامن من ديسمبر ١٩٩١، أعلن عن قيام الكومنولث السلافى الثلاثى فى روسيا الاتحادية وأوكرانيا وروسيا البيضاء وإلغاء الهياكل والمؤسسات الاتحادية بما فيها مؤسسة الرئاسة مما اتاح بجهود جورباتشوف وأدى إلى انشقاق الاتحاد السوفيتى إلى ثلاث كتلات رئيسية فبجانب التكتل السلافى ظهر تكتل الجمهوريات الإسلامية فى وسط آسيا وهى "أذربيجان" و "أوزبكستان" و "كازاخستان"، و "تركمانستان" و "طاجيكستان"، و "كرغيزيا"، هذا إلى جانب تكتل جمهوريات القوقاز "أرمينيا"، و "جورجيا".

ونتيجة لذلك دعا جورباتشوف البرلمان السوفيتى للانعقاد لبحث تطورات الأمور، ولكن نواب الجمهوريات السلافية الثلاث للمؤتمر والذين يشكلون نحو ٧٢% من الأعضاء افسدوا عليه دعوته، فقاطعوها مما ابطل قانونية الاجتماع.

وفى التاسع عشر من ديسمبر ١٩٩١، أصدر الرئيس الروسى بوريس يلتسين مرسوما بالاستيلاء على الكرملين مقر الحكم فى الاتحاد السوفيتى، كما اصدر مرسوما آخر بإلغاء وزارة الخارجية السوفيتية، وطالب بانضمام روسيا إلى الناتو (حلف شمال الأطلسى)، ومع أن جورباتشوف رفض فكرة الكومنولث واعتبرها تمثل خطا يسير بالبلاد نحو التقسيم والانفصال. فإنه لم يقف ضد التيار الجارف بل أعلن استقالته، وفى آخر جلسة للبرلمان

السوفيتي في الخميس ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ تقرر إلغاء دولة الاتحاد السوفيتي من الوجود بعد حكم استمر ٧٤ عاما.

وبدأت دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة تعترف بكونولث الدول المستقلة الذي كان يضم جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا وبالرئيس يلتسين رئيسا له. هذا ويواجه كونولث الدول المستقلة مصاعب جمه منها الأزمات الاقتصادية التي تجتاح روسيا، وتطلع بعض جمهوريات الكونولث إلى الاستقلال، وبروز نفحة السيادة الوطنية بينها مثلما حدث في جمهورية الشيشان، والخلاف بين الرئيس والبرلمان وتفجر الموقف بينهما لدرجة أن "يلتسين" أمر بقصفه بمدفعية الدبابات واعتقال معارضيه وإقالة رئيس المحكمة الدستورية وإيقاف العمل بالدستور والدعوة إلى انتخابات جديدة للبرلمان، وعلى الرغم من فوز يلتسين بأغلبية ضئيلة، فإنه لا يزال يتمسك بتلابيب الرئاسة في روسيا رغم مرضه.

وفي النهاية يمكن القول ان تفكك الاتحاد السوفيتي قد أدى إلى اختلال التوازن العالمي، وتحويل ثنائية القطبية إلى هيمنة أمريكية على هذا التوازن. كما أنه وضع الدول التي كانت تسير وجهة نظر السوفيت في العراق. وكان ضربة قاصمة للأيديولوجية الشيوعية وللتيارات الفكرية اليسارية، وانتصرا إلى حد كبير للنظم الديمقراطية والرأسمالية.

ثالثا: الوحدة الألمانية:

نتيجة للتغيرات السياسية والاستراتيجية التي حدثت في السياسة السوفيتية بعد وصول جورباتشوف إلى قمة السلطة في الاتحاد السوفيتي بدأت ألمانيا تتطلع إلى وحدتها وتبدى رغبتها في إنهاء التجزئة بين قسميها، والتخلص من الحكم الشيوعي في الجزء الشرقي منها وكانت بداية الشرارة خطابا للزعيم الألماني "هونكر" أعلن فيه تمسكه ببقاء سور برلين وبالنظام الشيوعي في بلاده، فأدى ذلك إلى سخط الألمان الشرقيين، وفرار بعضهم إلى ألمانيا الغربية وبعض الدول المجاورة، وفيما البعض الآخر بمظاهرات صاخبة للمطالبة بوحدة الوطن الألماني وقد انتهت هذه المظاهرات بمقووط "هونكر" في عام ١٩٨٩ واضطرار نائبه "إيجون كرينز" إلى فتح منافذ سور برلين في التاسع من نوفمبر ١٩٩٠ وإعلانه أن من حق أي مواطن ألماني شرقي السفر إلى ألمانيا الغربية من كل منافذ السور، فساعد هذا على إيقاف الشعور بالانتماء المشترك، وبالرغبة في العيش المشترك بحرية، وقد ساعد على هذا التطور

إن حدة التوتر بين الشرق والغرب كانت قد خفت. ونتيجة لذلك أعلن المستشار الألماني "هيلموت كول"، مشروعه من أجل إقامة وحدة ألمانية، كما بدأ جولات ولقاءات متعددة مع زعماء الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية من أجل إقناعهم بقيام وحدة بين شطري ألمانيا، كما أعلن عن بدء مفاوضات بين الدولتين، بمشاركة الدول الكبرى أطلق عليها مفاوضات (٢+٤) بمعنى قيام دولتي ألمانيا بمفاوضات بالاشتراك مع الدول الأربع: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا - وكانت هذه المفاوضات بمثابة الإطار الدولي الأساسي لقيام الوحدة الألمانية، وانتقلت جلسات هذه المفاوضات إلى عواصم أوربية متعددة منها: لندن وباريس وبون وموسكو وبرلين، وفي آخر هذه الجلسات تم التوقيع في موسكو على اتفاق السيادة الألمانية في الثاني عشر من سبتمبر ١٩٩٠ فأعطى الحلفاء لألمانيا السيادة المطلقة في تصريح شئونها، وتنازلوا عن كافة امتيازاتهم التي تحققت لهم فيها بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي أعقاب هذه التطورات اقترح "هيلموت كول" ستة مفاوضات بين شطري ألمانيا من أجل مناقشة الوحدة النقدية والاقتصادية بينهما، وانتهت المفاوضات باعتماد المارك الألماني عمله وحيدة للتعامل بها بينهما، وأجريت أول انتخابات حرة في ألمانيا الشرقية لاستطلاع رأى الناس في الوحدة مع ألمانيا الغربية وكانت النتيجة مباركة هذه الوحدة.

وبعد مفاوضات طويلة بين الحكومتين اتفق على أن يكون الثالث من أكتوبر ١٩٩٠ هو موعد انضمام ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية في دولة موحدة. وهكذا بعد حوالي خمس وأربعين سنة من التقسيم حقق حلم الألمان بقيام ألمانيا الموحدة، دون حرب أو عنف، وأصبحت ألمانيا الموحدة حقيقة واقعة ترمز إلى عصر جديد، وفكر جديد يسود عالمنا المعاصر، ويضع حجر الأساس لحقبة تاريخية جديدة في النظام الدولي يتجاوز فيها العالم كل أشكال الدكتاتورية والاستعباد والاضطهاد والتقسيم.

وهكذا كانت المتغيرات التاريخية التي حدثت في ألمانيا الشرقية وأدت إلى وحدة الشطرين، نتيجة لجهود جورباتشوف الإصلاحية الشجاعة، والمجهودات التي بذلها المستشار الألماني هيلموت كول ووزير خارجيته جينشر.

وعلى الرغم من الصعوبات والمعوقات الداخلية التي تعترض هذه الوحدة نتيجة للالتزامات الضخمة التي نتجت من عملية توحيد نظامين اقتصاديين واجتماعيين متناقضين

تماما والالتزامات المالية التي تعهدت بها ألمانيا الغربية للاتحاد السوفيتي وغيره بتمويل انحداب القوات السوفيتية من ألمانيا الديمقراطية بمبلغ ٢١ مليار مارك، فان الشعب الألماني كان قادرا على التغلب على هذه الصعوبات والمعوقات.

وليس ببعيد أن تصبح ألمانيا الدولة السادسة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وان يكون لها دور قيادي في منظمة الأمم المتحدة، وفي إقرار السلام العالمي، خاصة وأنها أعلنت عن رغبتها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، كما أعلن الألمان عن رغبتهم في الانتقال من حالة التابع إلى حالة الشريك.

وهكذا يتضح أن جورباتشوف قاد واحدة من أهم أحداث وثورات القرن العشرين فعمل بشجاعة منقطعة النظير لإنهاء الحرب الباردة، وأسهمت سياسته في إعادة صياغة أوروبا الحرة فخرجت أوروبا الشرقية من نطاق الشيوعية وتوحد الشعب الألماني، وتمكن العالم من التعاون للبحث عن السلام في شتى البقاع وأصبح النظام الدولي الحالي في حاجة إلى إعادة بناء على أسس جديدة تتفق مع ظروفه الحالية.

رابعاً: مشاكل البلقان وانجراف أوروبا إلى منعطف جديد:

على الرغم من أن رياح الديمقراطية بدأت تهب على وسط وشرق أوروبا، وبالرغم من أن أوروبا بدأت تأخذ مكانها السياسي وتستعيد وزنها، بعد أن شرعت في مرحلة جديدة من تاريخها تتميز بالانتقال من المجابهة إلى التعاون ونتجه شعوبها إلى العيش في تعاون كامل لتحقيق نظام سلمى في أوروبا يتسم بالاستمرارية والاستقرار فان مشاكل البلقان عصفت بكل هذه الأحلام والتطلعات، فقد تورطت أوروبا في وحل البلقان خاصة بعد رحيل الرئيس اليوغسلافي "تيتو" الذي كان يحكم يوغوسلافيا المتعددة الجنسيات والأكران بقبضته الحديدية وبشخصيته القوية، وقد ساعد على ذلك ضعف القيادة التي تولت زمام الأمور بعد "تيتو"، وتفرج الخلافات العرقية والسياسية داخل يوغوسلافيا مما أدت إلى استئصال كرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا وجمهورية البوسنة والهرسك، وتفاقم مشكلة كوسوفا نتيجة لإصرار الرئيس "ميلوسيفيتش" على إلغاء الحكم الذاتي الممنوح لهذا الأقليم منذ أيام تيتو مما شكل حركة معارضة ضده، وورط أوروبا في هذه المشاكل وفيما يلي نعرض لذلك.

١ - تفكيك يوغوسلافيا وقيام الحرب الأهلية:

كثرت التكهّنات حول مستقبل البلقان بعد اختفاء تيتو عن المسرح السياسى، وظل الترقب والتكهّن خطأ مألوفاً فى المطبوعات السياسية والصحفية، ووصل قمته بمرض تيتو وخشية من انفراط عقد الاتحاد اليوغوسلافى بعد وفاته تم وضع دستور جديد نص على إلغاء منصب رئاسة الجمهورية من بعده على أن يخلفه مجلس رئاسة جماعية يضم ممثلاً واحداً عن كل جمهورية وأقليم، وذلك لفترة زمنية مدتها سنة تنتهى عادة فى منتصف مايو من كل عام بحيث يحتل نائب الرئيس تلقائياً منصب الرئيس.

وبرحيل تيتو فى عام ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م) بدأت عملية تفكيك يوغوسلافيا تطفو على السطح وتتصاعد أحداثها نتيجة للشكوك والتوترات القومية القديمة بين مواطنيها، ونتيجة أيضاً لرغبة الصربيين فى إحياء دولة الصرب الكبرى مما عجل بظهور شروخ فى البناء اليوغوسلافى وانطلاق النعرات القومية الكامنة.

ونظراً لتلاحق الأحداث، وخشية من الطموحات الصربية المعلنة صادق برلمان سلوفينيا بأغلبية ساحقة فى سبتمبر ١٩٨٩م (١٤٠٩هـ) على الانفصال عن الاتحاد اليوغوسلافى، كما وافق أهالى سلوفينيا فى استفتاء عام تم فى نهاية ١٩٩٠م، على استقلال بلادهم بيد أن المحكمة الدستورية الفيدرالية أصدرت حكمها فى يناير ١٩٩١ بعدم دستورية هذا الاستفتاء. ومع ذلك فقد اتخذ البرلمان السلوفينى أول خطوتين للانفصال عن يوغوسلافيا وهما إلغاء مفعول القوانين الفيدرالية فى الجمهورية واعتبار قوانين الجمهورية هى الأساس ولها الأولوية على غيرها من القوانين وتزامنت هذه المواقف مع سلوك مماثل فى كرواتيا يتجه نحو إعلان الاستقلال، وعجز الرئاسة الجماعية عن التوصل لحل بشأن مستقبل يوغوسلافيا وتجنبها الانزلاق نحو حرب أهلية مريعة وزاد الطين بله معارضة جمهوريتى الصرب والجبل الأسود السماح لممثل جمهورية كرواتيا بتولى منصب الرئاسة الفيدرالية خلفاً لممثل جمهورية الصرب وفقاً لمبدأ التناوب السنوى الذى ينص عليه الدستور اليوغوسلافى، مما ساعد فى دفع كرواتيا لاتخاذ المزيد من الإجراءات نحو الانفصال، وادى إلى تصاعد حدة الاشتباكات بين الجيش الاتحادى وقوات سلوفينيا، كما اتبى، وانهيار الهيكل الدستورى للدولة اليوغوسلافية.

٢- أزمة البوسنة والهرسك:

ورسط هذه الأجواء، وظهور شبح انهيار يوغسلافيا وانقسامها إلى عدة دول على أسس قومية أعلنت الأقلية الصربية في البوسنة والهرسك استقلالها، وتأسيس جمهورية خاصة بها وتأكيد ارتباطها بجمهورية صربيا في حين رأى المسلمون في جمهورية البوسنة والهرسك أنهم لا يرغبون في تمزيق بلادهم، وأنهم يرغبون في العيش مع الأقليات في سلام، واعترضوا على إعلان الأقلية الصربية استقلالها، وتأكيدا على ذلك تكونت حكومة ائتلافية من المسلمين والصرب والكروات تم انتخابها في عام ١٩٩٠ ورأسها "على عزت بيكوفيتش"^(١) على أن تتقل هذه الرئاسة بالتبادل إلى الكروات والصرب.^(٢)

وتحسبا لتدهور الأوضاع في البوسنة والهرسك، وضعت الجماعة الأوروبية^(٣) بعض الشروط للاعتراف الدولي بها كجمهورية مستقلة منها إجراء استفتاء حول الاستقلال، واحترام ميثاق الأمم المتحدة وإعلان هلمسكي وباريس خاصة البنود المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الأقليات، وعدم جواز تعديل الحدود بالقوة وأما بالوسائل السلمية والاتفاق المشترك.

وعلى الرغم من تحذير الصرب لأهالي البوسنة والهرسك من ذلك الاستفتاء فقد قرر الرئيس "بيكوفيتش"، إجراء "الاستفتاء"، ورفض فكرة الهيمنة الصربية، ودافع عن فكرة تعيش عناصر البوسنة والهرسك الثلاثة (المسلمون، والكروات، والصرب)، في دولة واحدة.

وفي استفتاء شعبي حر وعلى مرأى ومسمع من المجتمع الدولي أقبال سكان البوسنة والهرسك من المسلمين والكروات في مارس ١٩٩٢ على صناديق الاستفتاء التي قاطعها الصرب وأظهرت النتائج أن ٦٣,٤% من الناخبين المسجلين من أهالي البوسنة والهرسك قد صوتوا لصالح الاستقلال.

(١) رئيس حزب العمل الديمقراطي الإسلامي، وله العديد من المؤلفات عن الإسلام، وتعرض في أثناء العهد الشيوعي للطرده من عمله بسبب مؤلفاته، وسجن عدة سنوات وحكم عليه بالاعدام ثم خفف الحكم إلى السجن بسبب تأليفه لكتاب بعنوان "الحكومة الإسلامية"، وهو يومئذ بالاختيار الديمقراطي الذي صعد بحزبه إلى مواقع الأغلبية، وقد تعرض للعديد من المضغوط كي يدخل في وحدة مع الصرب.

(٢) حسب النص الدستوري للبوسنة تتولى القوميات الثلاث منصب الرئيس بالتبادل إلا أنه في حالة الحرب يجوز أن يحتفظ الرئيس بمنصبه حتى انتهائها، ولما كانت مدة بيكوفيتش تنتهي في ١٨ من ديسمبر ١٩٩٢ فقد استغل المسلمون هذه النقطة خاصة وأن تولى رئيس كرواتى خلال تلك الأزمة لم يكن في صالح المسلمين.

(٣) تتكون من دول المجموعة التي وقعت معاهدة روما في عام ١٩٥٧ والدول التي انضمت إليها بعد ذلك فصاروا اثنتا عشر دولة ثم انضمت اليهم دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية في مؤتمر "شبنونة" في مايو ١٩٩٢ فأصبحوا ثمانى عشرة دولة تكونت منهم السوق الأوروبية المشتركة.

ونتيجة لذلك طلبت حكومة البوسنة والهرسك من الجيش الاتحادي الانسحاب من مواقع غير انه لم ينسحب بحجة أن انسحابه سيؤدي إلى المزيد من إراقة الدماء، واخذ فى التحرش بالمسلمين فتحركت وحدات مدرعة من الجيش الفيدرالى اليوغسلافى^(١) من ثكناتهما العسكرية فى مدينة "موستار"^(٢) بالهرسك (جنوب البوسنة) واتجهت نحو قرية "كوبافيشا" التى يشكل المسلمون الأكثرية الساحقة فيها بهدف عرقلة فكرة الاستقلال، كما أقامت الأقلية الصربية فى البوسنة والهرسك المتاريس فى شوارع سراييفو فى أعقاب الاستفتاء، واعترضت على نتيجته وطالبت بأن تبقى البوسنة ولاية صربية، وأعلنت انها ستلقى أوامرها من بلغراد. وليس من سراييفو كما انتهزت هذه الأقلية فرصة قتل المسلمين لصربى فى سراييفو حاول اقتحام حفل عرس مسلم وهو يحمل علما صربيا فإثارت الاضطرابات ووضعت البوسنة على أبواب حرب أهلية خاصة بعد ان صعد بعض قناصة هذه الأقلية على أسطح المنازل وصوبوا نيران بنادقهم على مظاهرة سلمية مكونة من المسلمين اليوشناق والكروات كانت تطالدها باعادة السكون فى البلاد.

وعلى الرغم من ذلك فقد أعلن "بيكوفيتش"، رئيس دولة البوسنة والهرسك انه لا تراجع عن قرار الاستقلال، وطالب السكان الصربيين بالهدوء مؤكدا لهم أنهم فى امان ولن يتعرضوا لأى اعتداءات ومع ذلك حاولت الاقلية الصربية يدعمها الجيش الفيدرالى اليوغسلافى التقدم نحو العاصمة "سراييفو" واحتلالها، كما قامت بزرع الألغام فى اماكن متعددة من البلاد، ومحاصرة المدينة من التلال المحيطة بها بقصد احكام قبضتها عليها.

وعلى الرغم من النداءات التى وجهها الرئيس "بيكوفيتش"، إلى "رادوفان كراديتش". Radovan Karadzic رئيس الحزب الصربى الرئيسى فى البوسنة والهرسك بدعوة افراد اقليته إلى الهدوء، والدعوة إلى السلام فقد استمرت الاستفزازات الصربية للمسلمين. وعندما سمع المسلمون ان الصربيين المجاورين للعاصمة فى طريقهم إليها قام عدة آلاف منهم باقامة المتاريس فى الطرق الرئيسية المؤدية إلى العاصمة لمنعهم من التوغل فيها، وبادروا إلى حرق

(١) شكل الصرب معظم افراد الجيش اليوغسلافى بينما لم يكن للمسلمين مناصب ذات وزن كبير فيه لذلك قام افراد هذا الجيش بتسليح الميليشيات الصربية خلال عام ١٩٩١، وأوائل ١٩٩٢ استعدادا للتطورات فوجد لدى هؤلاء دبابات وصواريخ ارض ارض وغير ذلك من الاسلحة المتطورة.

(٢) موستار تعنى الجسر فى لغة اليوشناق.

السلاح والاستعداد للدفاع عن أنفسهم.^(١) وخشية من تصاعد الموقف دعت مجموعة الدول الأوروبية إلى اجتماع في بروكسل ببلجيكا حضره زعماء المجموعات العرقية الثلاث في البوسنة وفي محاولة لتفادي الكارثة جلس الأطراف الثلاثة لوضع هيكل تنظيمي داخل البوسنة ، الهرسك وخلال ذلك توصل المسلمون والكروات إلى حلول معقولة بينما رفض الصرب كل الاقترحات المطروحة

٣- الاعتراف الدولي بالبوسنة والهرسك كدولة مستقلة والكارثة واشتعال الموقف:

وفي السادس من ابريل ١٩٩٢ اعترفت الدول الأوروبية الاثنتا عشرة وكندا والولايات المتحدة بالبوسنة والهرسك دولة مستقلة، كما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قبول عصويته جمهورية البوسنة والهرسك في المنظمة الدولية في ٢٢ من مايو ١٩٩٢.

وعلى الرغم من ترحيب دول العالم بالبوسنة والهرسك ضمن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فقد دعا الصرب إلى إقامة دولة صربية عن طريق إقامة تقسيمات جديدة لاكاليهم البوسنة باقتطاع جزء كبير من اراضي البوسنة والهرسك والحاقه بدولة الصرب تحت اسم جمهورية البوسنة الصربية.^(٢)

ونتيجة لاستحالة الاستجابة إلى مطالبهم لجأ الحرب الصربي إلى افتعال اعمال الشغب والقتال، وتعكير صفو الأمن، كما طالب الجيش اليوغسلافي بالتدخل.

وبعد أن استعرت نيران الحرب الأهلية اخذت سرايفو بمبانيها وضواحيها ومساجدها تحترق وسط دوى الانفجارات والقصف المدفعي العشوائي، وموجات الصواريخ التي تطلقها القوات الصربية التي تحاصر المدينة من التلال المحيطة بها.

واتخذت القوات الصربية أساليب وحشية في قتال المسلمين فقاموا بذبح الاطفال والنساء والشيوخ وأبادوا ودمروا كل ما وقع تحت ايديهم حتى البيوت اشعلوا فيها النيران

(١) بدأت جمهورية البوسنة والهرسك في إعداد جيشها قبل تسع اشهر فقط من الاستفتاء، وقد تكون هذا الجيش من خمسة عشر ألف مقاتل لايملكون سوى الأسلحة الخفيفة وقليل من الدبابات التي اغتتموها أثناء قتالهم مع الصرب

(٢) اتخذ صرب البوسنة مدينة بياالوكا عاصمة لهم، وهذه المدينة تضم اكبر التجمعات الصربية في البوسنة والهرسك

واحرقوها وحاولوا إبادة كل شئ وقتل مظاهر الحياة حتى الأشجار والمزروعات حاولوا حرقها أو إزالتها أو إفسادها كما أنهم استعملوا القنابل والأسلحة المحرمة دوليا كالنابالم والقنابل العنقودية وحفروا فى اجساد قتلى المسلمين علامات الصليب يضاف إلى ذلك قيامهم بإنشاء معسكرات اعتقال وتعذيب لمسلمى البوسنة والهرسك لاسيما الاطفال والنساء والشيوخ.

ومع كل ذلك فقد رفض الرئيس "بيكوفيتش" الاستسلام لمطالب الصرب بل اعلن انه سيدافع عن شعبه وبلده حتى الموت. وانه واثق من تحقيق النصر فى النهاية لايمانه بعدالة قضية بلاده.

ونتيجة لاستمرار المعارك صار الوضع فى جمهورية البوسنة والهرسك يمثل كارثة للمسلمين بكل المقاييس ففى هذه المعارك تحطم اكثر من ٦٨٠ مسجدا من الف مسجد، كما أصيب "مسجد محمد الفاتح" فى سراييفو والذي يعد من المساجد الأثرية باضرار شديدة، ودخله الصرب وحطموا كل ما فيه من آثار إسلامية بهدف محو الهوية الإسلامية لهذه البلاد،^(١) وفى "موستار" فى جنوب البوسنة قام الجيش الصربى بتنجير الجامع العتيق (جامع السلطان) وجامع فراكوزيك وجامع كوسكى محمد باشا، وجامع نصوح، وجامع روزنامجى وكلها جوامع أثرية^(٢) كما حطموا المركز الإسلامى فى سراييفو وقاموا بختف أطفال المسلمين ليتم تنصيرهم فى البلدان المجاورة كما قاموا بإجبار السكان المسلمين على التوقيع على تنازلات عن أراضيهم ومساكنهم وممتلكاتهم بطريقة أطلقوا عليها " عملية التطهير العرقى"،^(٣) بهدف تفرغ البوسنة من سكانها المسلمين.

ونتيجة للمجازر الرهيبة التى شنها الصرب ضد المسلمين استشهد فى المعارك الدائرة اكثر من ربع المليون مسلم، ووصل عدد اللاجئين إلى اكثر من مليونى لاجئ يعيشون فى حالة سيئة للغاية، ويتعرضون للقتل والتشريد يضاف إلى ذلك ان هذه المعارك ادت إلى احداث مأس إنسانية مفعجة ونقص فى الغذاء والدواء لدرجة ان سراييفو اصبحت مدينة للشباح والموتى.

(١) الاهرام فى ٢٤/٧/١٩٩٢ تحت عنوان " الشيخ جمال فطاب بعد عودته من البوسنة".

(٢) للمزيد من التفاصيل حول المساجد التى دمرت انظر: "منظرة المركز الإسلامى، مركز الابحاث باستانبوك، النشرة الاخبارية العدد ٢٩ صفر ١٤١٣، ص ٥.

(٣) هذه العملية تشكل وصمة عار على جبين عالمنا المعاصر الذى يقترب من مشارف القرن الحادى والعشرين، وتعيد للادهان الممارسات النازية واجراءات التفرقة العنصرية.

ونتيجة لتلك الاعمال الوحشية صدر قرار مجلس الأمن رقم ٧٥٧ بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٩٢، بادانته صربيا والجبل الأسود وتطبيق العقوبات الاقتصادية عليها بفرض خطر تجلرى وجوى وبترولى عليها نتيجة لاعتداءاتها المتكررة على البوسنة والهرسك وكرواتيا كما قررت واشنطن تجميد الارصدة اليوغسلافية فى الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من ذلك فقد استمر القتال وعمليات القصف بهدف الاستيلاء بالقوة على اراضى البوسنة والهرسك وضمها إلى جمهورية صربيا التى تتدعى لنفسها الحق فى وراثة الاتحاد اليوغسلافى السابق.

وعلى الرغم من المحاولات الدولية لانهاء الازمة فقد فشلت مهمة ثلاثة من المبعوثين الدوليين كل منهم يحمل مسؤولية مختلفة هم "لورد كارينجتون" مبعوث المجموعة الاوربية، و"سيروس فانس"، مبعوث الأمم المتحدة، واين ايليا سون" مبعوث السكرتير العام المكلف بتنسيق تقديم المساعدات ونقل المواد الغذائية لانقاذ شعب البوسنة، وحمل حكومة بلغراد على تسهيل مهمة المجتمع الدولى وفشل مؤتمر لشبونه الذى انعقد فى البرتغال فى ابريل ١٩٩٢ فى ايجاد حل للموقف فى البوسنة، وقبض جنود الصرب على الزعيم الاسلامى "على عزت بيكوفيتش" عقب دعوته من المباحثات، ولم يطلقوا سراحه الا بعد تدخل قوات السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة كما فشل مؤتمر لندن الذى عقد فى اغسطس ١٩٩٢ فى ايجاد السبل الكفيلة بحل النزاع.^(١)

ونتيجة لفشل كافة المحاولات السلمية فقد اتخذ مجلس الأمن قرارا بتشكيل لجنة للتحقيق فى جرائم الحرب التى ترتكب فى الجمهوريات اليوغسلافية السابقة وخاصة جمهوريتى البوسنة والهرسك وكرواتيا، كما تطرق هذا القرار إلى اهمية إقامة محكمة دولية لمحاكمة مجرمى الحرب من الصرب.

وفى محاولات دولية للوساطة من اجل حل هذه الازمة فقد طالب الوسيطان الدوليان فانس، واوين^(٢) وايدهما الدكتور بطرس غالى الامين العام لهيئة الامم المتحدة بتقسيم

(١) حضرته ٢٥ دولة منها امريكا وروسيا ودول المجموعة الاوربية، وشارك فيه اطراف النزاع المتقاتلون، وكان مؤتمرا فاشلا.

(٢) عين كمبعوث للمجموعة الأوروبية به؛ استقاله اللورد كارينجتون من منصبه.

جمهورية البوسنة والهرسك إلى عشر مقاطعات تتمتع بدرجة كبيرة من الحكم الذاتى بحيث يعطى لكل قومية ثلاث مقاطعات بالتساوى فيما بينها اما المقاطعة العاشرة سراييفو فقد اعتبرت مركزا فيدراليا محايدا له وضع خاص مع ان اغليبيتها من المسلمين. كل هذا على الرغم من ان التركيبة السكانية طبقا لاحصائيات ١٩٩١ اى ما قبل بداية الحرب كانت كالآتى:-

المسلمون ٥٢% الصرب ٣٠% الكروات ١٧%

لذلك فان توزيع المقاطعات بالتساوى بين الفئات الثلاث المتصارعة طبقا لهذه الخطة كان يعد بمثابة مكافاة للمعتدين، كما ان خطورة هذه القسمة تكمن فيما يلى:-

١- انها تعنى اقرارا بنتائج الغزو المسلح والتطهير العرقى الذى مارسه الصرب ثم الكروات ضد المسلمين، يشهد بذلك ان الاراضى التى حددت للصرب قتل فيها اكثر من خمسين الف مسلم.

٢- انها القت بالمسلمين بين فكين، فثرتين كبيرين احدهما صربى من الشرق، والاخر كرواتى من الشمال والغرب ووراء كل منهما دولة مجاورة بحيث يصبح من اليسير للغاية ان ينطبق الفكان على ذلك الكيان المتواضع للمسلمين فى اية لخطة فى المستقبل فيبتلعانه او يقتسمانه دون عناء يذكر.

٣- انها تحمل بين طياتها الغاما دفيئة قابلة للانفجار فى اية لخطة فكل مقاطعة من المقاطعات التى وزعت على الفئات الثلاث تضم خليطا من السكان ينتمون إلى الطوائف جميعها وهذا يعنى استمرار أسباب الانفجار فلا بد ان يسعى كل طرف إلى تنقية المقاطعات التابعة له بحيث تصبح خالصة له.

٤- ان المساواة بين المسلمين الذين يمثلون اغلب سكان البوسنة وغيرهم أدت إلى الإخلال بمعيار الأغلبية، فالصرب حصلوا على نصيب الأسد من الأرض ٤٢,٣% بينما لايزيد عددهم على ٣٠% من السكان كما حصل الكروات على نصيب الأسد من الغنائم الاقتصادية. فالمقاطعات الثلاث ائتى خصصت لهم تضم ٥٠% من مصادر الطاقة الكوزبية لجمهورية البوسنة والهرسك، واكبر مناجم الفحم والحديد ورواسب اليوكسيت الذى يصنع منه الألومنيوم وعند من مصانع الحديد والصلب والكيمائيات اما المسلمون فقد حصلوا على اثنتى ثلثى هذه القسمة الضالمة.

ونتيجة لذلك رفض المسلمون أكثر جوانب هذه الخطة خاصة وانها تنهى فسى حقيقة الامر دولة البوسنة والهرسك، وتقوض كل ما فى الدولة من عناصر الاستمرار والتماسك، كما رفضها صرب البوسنة لرغبتهم فى اقامة دولة تتحد كونفدراليا مع يوغوسلافيا.

وخلال ذلك حض الوسيطان الدوليان فى الازمة الحكومة البوسنية على القبول بواقع تقسيم البوسنة بين قومياتها الثلاث على اساس عرقى. ونتيجة لضعف الموقف العسكرى لهذه الحكومة. وافق المسلمون والكروات على القرار بينما رفضه الصرب، كما أعلنت الحكومة البوسنية موافقتها على التعاون بشأن اقامة ست مناطق آمنة لحماية المسلمين على ان يتم تأسيع المناطق الامنة لتشمل المجالات الاقتصادية المحيطة بهذه المدن، وسحب الاسلحة الصربية الثقيلة بعيدا عن الدوائر المحيطة بهذه المناطق، واصدار مجلس الامن لقرار جديد يؤكد فيه ان خطة (فانس/ اوين) الدولية هى الصيغة النهائية للسلام فى البوسنة.

وقد اعلن حلف الاطلنطى عن استعداداته لتوفير طائرات للدفاع عن قوات الامم المتحدة فى المناطق الامنة المخصصة للمسلمين فى البوسنة، وامر اجهزته العسكرية بانجاز التخطيط للعملية، ووافق مجلس الامن على قرار يمهد الطريق امام تمركز قوات مراقبة دولية على حدود البوسنة ومع ذلك فقد واصلت القوات الصربية تحدياتها وواصلت اعتداءاتها على المناطق الامنة التى اعتبرتها الامم المتحدة تحت حمايتها، كما قامت بقصف احد اسواق سراييفو الممتلئ بالمدنيين بالمدفعية الثقيلة مما نتج عنه مجزرة رهيبة، يضاف إلى ذلك انها حاولت اختراق خطوط الدفاع عن سراييفو فى جبل ايجمان ونتيجة لكل ذلك اصدر مجلس الامن بيانا رئاسيا طالب فيه القوات الصربية بوقف هجماتها، وناشد الاطراف المتنازعة بالحضور إلى جنيف لاجراء محادثات سلام، وهدد بانه سيبقى جميع الخيارات مفتوحة لوقف الهجمات الصربية وخلال ذلك اكد مجلس الامن على ضرورة الحفاظ على وحدة وسلامة الاراضى البوسنية واستقلالها السياسى، كما توصل قادة المسلمين والصرب والكروات فى البوسنة إلى اتفاق مبدئى يقضى بجعل العاصمة سراييفو منطقة منزوعة السلاح ووضعها تحت اشراف وادارة الامم المتحدة لفترة انتقالية.

ومع كل هذه المحاولات فقد استمر الصرب فى تحديهم لارادة المجتمع الدولى، واخذوا فى مهاجمة المناطق الآمنة والاستيلاء عليها الواحدة بعد الاخرى مما جعل الامين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالى يطالب حلف شمال الاطلنطى بشن غارات جوية

الى الطرف المعتدى، وبعد ان استجاب الحلف لهذا الطلب امر زعيم صرب البوسنة باعتقال
قوات الدولية العاملة في البوسنة واتخاذهم كدروع بشرية حتى يتوقف ضربات الحلف
جوية، فتم اسر ٤٠٠ جندي منهم، وهدد الصرب بقتلهم في حالة استمرار الحلف في شن
ساراته ونتيجة لذلك توقفت غارات الحلف، وبدأ وزراء دفاع دوله في الدعوة إلى تشكيل قوة
دخل سريع لمساعدة القوات الدولية العاملة في البوسنة في حال تعرضها للخطر ولتسهيل
تمام هذه القوات لمهامها.

ونتيجة لمعاودة الصرب قصفهم للعاصمة سراييفو، وقتلهم للمدنيين، شن الحلف
غاراته على مواقع المدفعية الصربية حول العديد من المدن البوسنية، وترافق ذلك مع طرح
مجموعة الاتصال الدولية خطتها الجديدة لتقسيم البوسنة إلى كيانين الاول يضم المسلمين
الكروات وله حوالي ٥١% من مساحة البوسنة، والثاني للصرب ونصيبه ٤٩% من مساحة
البوسنة. وحاولت مجموعة الاتصال الدولية (الولايات المتحدة - روسيا - فرنسا - بريطانيا
- ألمانيا) تطبيق هذه الخطة الا ان صرب البوسنة تحفظوا على الخطة بسبب عدم اقرارها
بجهم في الاتحاد كونفيدراليا مع يوغوسلافيا الجديدة. وبسبب ذلك تواصلت غارات حلف
الاطلنطي على مواقع صرب البوسنة.

ونتيجة لرفض الولايات المتحدة ارسال قواتها لفرض السلام في البوسنة، واستبعاد
وزير خارجية المانيا وفرتسا موضوع الخيار العسكري في التعامل مع الازمة قدم الامين
العام للأمم المتحدة تقريراً إلى مجلس الأمن حدد فيه عدة خيارات منها سحب القوات الدولية،
واستبدالها بقوات متعددة الجنسيات تكون مجهزة لاستخدام القوة عند الحاجة، وفي اعقاب ذلك
وافق وزراء دفاع حلف الاطلنطي خلال اجتماعهم في باريس ١٩٩٥/٦/٣ على تشكيل قوة
تدخل سريع قوامها ١٢,٥٥٠ جندي لمساعدة القوات الدولية العاملة في البوسنة في حالة
تعرضها للخطر، وتقديم المساعدات الانسانية والاشراف على وقف اطلاق النار.

٣- ازمة كوسوفا:

في اعقاب تفكك الاتحاد اليوغسلافي، واندلاع الصراعات المسلحة داخله تزايدت
الضغوط الصربية على الالبان من سكان اقليم كوسوفا - والذين يشكلون نحو ٩٠% من
السكان، فتم الغاء الحكم الذاتي الذي كان يتمتع به سكان ذلك الاقليم منذ عهد تيتو، وبدأت
عمليات التطهير العرقي، وفي محاولة لاجاد حل لازمة كوسوفا بالطرق السلمية اجتمع في

فرنسا مندوبون عن الصرب والبان كوسوفا تحت رعاية فرنسا وبريطانيا وتم التوصل إلى اتفاق "رامبوييه" الذى ينص على اقرار حكم ذاتى موسع لاقليم كوسوفا، وانسحاب القوات المصرية فى كوسوفا خلال ١٨٠ يوما ودخول قوات من حلف الاطلنطى إلى الاقليم لضمان تنفيذ الاتفاق ووقف عمليات التطهير العرقى.

ونتيجة لرفض الرئيس اليوغسلافى "سلوبودان ميلوسيفيتش"، التوقيع على الاتفاق، قامت قوات حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة، بتوجيه ضرباتها الجوية والصاروخية إلى يوغسلافيا، وإدارة عملياتها العسكرية بعيدا عن الامم المتحدة خاصة وانها تعى جيدا صعوبة الحصول على موافقة مجلس الامن على هذه العملية نتيجة للرفض الروسى الذى يحول دون ذلك.

وما أن بدأت الضربات الجوية، حتى تفجرت أزمة البان كوسوفا الذين تحولوا إلى لاجئين بعد أن اجبرتهم السلطات اليوغسلافية على مغادرة بلادهم بهدف تفرغ الاقليم من سكانه الالبان، وتغيير البنية الديموجرافية فيه. وعلى الرغم من الدمار الشامل الذى لحق بالبنية التحتية اليوغسلافية نتيجة للضربات الصاروخية الموجهة ومع نجاح حلف الناتو فى شل آلة الحرب الصربية إلى حد كبير فان الرئيس اليوغسلافى استمر على موقفه، ورفض التجاوب مع شروط الحلف.

وقد حاولت روسيا بذل كافة مساعيها السلمية للخروج بهذه الازمة إلى بر الامان خاصة وانه يصعب عليها ان تغامر وتقوم بمساندة الصرب الذين تربطهم بها روابط عرقية ومذهبية عمكريا فى الوقت الذى هى فى امس الحاجة إلى قروض البنك الدولى لوقف مرحلة التدهور الشديد الذى يمر به اقتصادها ومع ذلك فان ميلوسوفيتش ظل صامدا فى محاولة منه لكسب الوقت، يشد أزره فى ذلك تشبعه بروح التعصب القومى ورغبته الجامحة فى اقامة دولة صربية كبرى فى منطقة البلقان، ولتأكد من ان القوات الجوية وحدها لاتستطيع ان تحقق نصرا، وان النصر لايتحقق الا بعمليات اسلحة مشتركة وهذا ما يخشاه قادة الحلف الذين يترددون فى ارسال قوات برية لانهاء الموقف خشية الخسائر البشرية.

ونتيجة لفشل الغارات الجوية والصاروخية التى استمرت ٧٩ يوما فى أجبار الرئيس اليوغسلافى على التسليم بطلبات الناتو، فقد عقد وزراء خارجية الدول الصناعية السبعة الكبرى بالاضافة إلى روسيا اجتماعا فى بون للتوصل إلى حل سلمى لمشكلة كوسوفا وتمت

الموافقة على مشروع خطة السلام فى كوسوفا^(١) وتتص على عودة اللاجئين تحت إشراف دولى مع تواجد مدنى وأمنى توافق عليه الأمم المتحدة، وإقامة إدارة انتقالية فى كوسوفا يصدق عليها مجلس الأمن، وسحب الشرطة العسكرية والقوات شبه العسكرية الصربية من كوسوفا، والوقف الفورى للعنف والقهر فى كوسوفا ونزع سلاح جيش تحرير كوسوفا ومع ان الرئيس اليوغسلافى تحفظ على هذه الخطة رافضا اى وجود اجنبى فى كوسوفا، فان تقل الضربات الجوية، والخسائر الضخمة التى نتجت عنها جعلته يوافق فى نهاية الامر على خطة السلام التى وضعتها مجموعة الدول الثماني الصناعية وقرها حلف الناتو وكوفى عنان الامين العام للأمم المتحدة.

وجاءت موافقة ميلوسيفيتش على الخطة فى الاجتماع المطول الذى عقده مع المبعوثين الاوروبى والروسي للسلام فى البلقان الرئيس الفنلندى مارتن اتييسارى، ورئيس الوزراء الروسى الامبق فيكتور تشيرنوميردين.

والى جانب ذلك فقد وافق البرلمان الصربى على هذه الخطة والتى تنص على انسحاب كافة القوات اليوجوسلافية من اقليم كوسوفا بما فى ذلك قوات الجيش والقوات شبه النظامية والشرطة ونشر قوة امنية دولية فى الاقليم تشارك فيها قوات حلف شمال الاطلسي مشاركة جوهرية وتشرف عليها الامم المتحدة.

ووسط هذه التطورات صدر قرار محكمة جرائم الحرب الدولية بلاهاى فى ٢٧ مايو ١٩٩٩ بادانته الرئيس اليوجوسلافى سلوبودان ميلوسيفيتش، والرئيس الصربى ميلوتينوفيتش. ومعهما نائب رئيس وزراء يوجوسلافيا ووزير الداخلية والجنرال دراجوليوب قائد الجيش اليوجوسلافى ومجموعة من جنرالات الصرب. واعتبارهم من مجرمي الحرب، ويعد الرئيس ميلوسيفيتش أول رئيس فى تاريخ العالم تصدر بحقه صحيفة اتهام مطلوب فيها القاء القبض عليه وإحضاره للمحاكمة لارتكابه جرائم ضد الانسانية.

وتقول لائحة الاتهام وطلب القاء القبض ان هؤلاء المذكورين فى صحيفة الاتهام قد ارتكبوا جرائم حرب بمعدلات هائلة منذ مطلع عام ١٩٩٩، اى قبل لجوء حلف الناتو إلى استخدام القصف الجوى بزمين. وقد اشتملت لائحة الاتهام على لشيء كثيرة نذكر منها ما يلى:

(١) وقعت اتفاقية "كومانوفو" للسلام فى ١٠/٦/١٩٩٩.

١- شن عمليات ضد الكوسوفيين الألبان بهدف اقتلاع جزء كبير منهم لاحكام سيطرة الصرب على كوسوفا.

٢- قيام قوات جمهورية يوجوسلافيا الفيدرالية بطرد وتشريد داخلى لمئات الالاف من الكوسوفيين الالبان من بيوتهم على امتداد اقليم كوسوفا.

٣- قيام قوات صربيا وقوات جمهورية يوجوسلافيا الفيدرالية بأعمال النهب والتدمير لممتلكات الكوسوفيين الالبان الذين طردوا من بيوتهم، وقد استخدم رجال الشرطة والجند والضباط العسكريون القوة لاغتصاب اموال الكوسوفيين الالبان وممتلكاتهم قبل طردهم.

٤- قيام قوات جمهورية يوجوسلافيا الفيدرالية وقوات صربيا بعمليات مؤسسية لتدمير ممتلكات الكوسوفيين الالبان المدنيين، وحققوا ذلك بواسطة قصف القرى والمدن، وحرق البيوت والمزارع واماكن العمل، وتدمير الممتلكات الشخصية، ونتيجة لهذه الاجراءات اصبحت قرى وبلدان واقليم برمتها غير صالحة للسكن.

٥- قيام قوات جمهورية يوجوسلافيا الفيدرالية وقوات صربيا بناء على توجيهات وتشجيع ودعم من قبل سلوبودان ميلوسيفيتش واعوانه المذكورين اعلاه باجراءات ادت إلى طرد حوالى ٧٤٠ الف مواطن من الكوسوفيين الالبان من بيوتهم.

هذا بعض ما جاء فى صحيفة اتهام رئيس جمهورية يوجوسلافيا. ويضغط من روسيا قام حلف الناتو بتعليق ضرباته الجوية لحين اتمام انسحاب الصرب، على ان تقوم قوة دولية قوامها ٥٠ الف جندي إلى كوسوفا لتأمين عودة اللاجئين واقامة سلطة مدينة فى الاقليم. وقد استقبلت دول العالم بدء تنفيذ الاتفاق بالترحيب باعتباره خطوة اولى فى طريق احلام السلام فى كوسوفا.

وبصرف النظر عما حدث فى هذه الحرب من تطورات، فان احلال حلف الاطلنطى محل مجلس الامن فى اصدار القرار بضرب دولة ذات سيادة انما يعنى اعلان رسمى باشهار وفاة الامم المتحدة، ودفن مجلس الامن الدولى، وهدم النظام العالمى والشرعية الدولية.

وعلى أى حال فقد أدار حلف الأطنطى الأزمة بنجاح يمكن أن يثير خوف وقلق دول العالم العربى خاصة وأن لديهم أكثر من كوسوفا قابلة للانفجار.